

أمانة عمان تقترض

د. فهد الفانك

2007/11/4

هناك مشكلة تواجه الحكومات الأردنية المتعاقبة وهي المديونية الثقيلة للبلديات ، التي بلغت بتاريخه حوالي 60 مليون دينار ، وهي تطلب من الحكومة إنقاذها من هذا العبء الثقيل.

في المقابل كانت موازنة أمانة عمان الكبرى تتمتع بفائض مالي كبير ، لأن جمهورها يناهز 26 مليون مواطن ، يدفعون للأمانة مختلف أنواع الضرائب والرسوم والمخالفات ، لدرجة أننا طالبنا في وقت ما بأن تقوم أمانة عمان الكبرى بدعم البلديات الصغيرة مالياً.

الآن انقلب الوضع المالي للأمانة رأساً على عقب ، وها هي تصدر سندات بمبلغ 60 مليون دينار ، اكتتبت بها البنوك لتغطية العجز الحاصل في موازنة الأمانة التي تتراوح حول 350 مليون دينار ، تعادل (اسمياً) عشرة أضعاف موازنة الدولة الأردنية كما كانت في عهد حكومة الشهيد وصفي التل.

هل ستضم أمانة عمان الكبرى في الملتقى البلدي القادم ، صوتها إلى أصوات البلديات في المحافظات ، مطالبة الحكومة بدعمها وتخفيف عبء المديونية عن كاهلها ، وهل هذا وضع سليم.

ليس هناك نقص في الضرائب والرسوم التي تجبها الأمانة وتطال المسققات والرخص بأنواعها ومخالفات السير والمخالفات الصحية والإنشاءات والتداول في سوق الخضار والفواكه بالجملة والياطات وجمع النفايات ، والمجاري وغيرها كثير. لكن هناك إنفاقاً مبالغاً فيه ، فالأمانة تريد أن تمد قديمها لأبعد مما يسمح بها لحافها على اتساعه ، والنتيجة إنفاق يفوق الإيراد ، وبروز العجز ، وإيجاد باب جديد للإفاق هو خدمة الديون بدفع الأقساط والفوائد التي تستحق.

من المفهوم أن الأمانة تستدين المال لتنفيذ مشاريع ذات أولويات متفاوتة ، ولكن هذه العملية سوف تستمر إلى ما لا نهاية. وإذا كانت إيرادات اليوم غير كافية لتغطية النفقات الحالية ، فكيف ستكون إيرادات المستقبل كافية ليس فقط لتغطية النفقات المستقبلية ، بل لتسديد الديون السابقة أيضاً. ليس هناك حل سوى التوغل في المديونية وعلاج المشكلة بالمزيد منها. القروض المتوسطة والطويلة الأجل تعني توريث الأعباء المالية للأجيال القادمة ، وكل طفل يولد في عمان بعد اليوم يولد وفي عنقه دين بمبلغ 140 دينار لحساب الأمانة.

الدول التي تتورط في المديونية تخضع لبرامج تصحيح قاسية ، وهذا يجب أن ينطبق على البلديات ، وعلى رأسها أمانة عمان الكبرى.